

مضاعفة القوة: الجماعات المسلحة الموالية للحكومة

هنالك العديد من الجماعات المسلحة من غير الدول في جميع أنحاء العالم. لا يوجد لها عدد دقيق، لكن يرجح أن يصل إلى الآلاف. وتتنوع هذه الجماعات شكلاً وحجماً، وتتباين في أغراضها وتكوينها وعضويتها وتنظيمها وعمرها وأنشطتها واستخدامها للأسلحة الصغيرة.

ويميل الفرد إلى التفكير في أن الجماعات المسلحة من غير الدول تقوم بأعمال معارضة للحكومة. والجماعات المنخرطة في حروب أهلية - من عصاة ومقاتلين من أجل الحرية وإرهابيين - هي الجماعات المسلحة من غير الدول النمطية.

يمكن أن تخضع الجماعات المسلحة الموالية للحكومة من غير الدول لتحولات بعيداً عن شكلها وغرضها الأصليين.

وما نظر إلى هذه الجماعات المسلحة التي تتمتع بروابط مع الحكومة - سواء كانت الروابط واضحة أو خفية - وتدعم استراتيجياتها، إلا قليلاً. هذه «الجماعات المسلحة الموالية للحكومة من غير الدول» (بي جي أي جي) تمتد من حركات الشباب إلى عصابات الشوارع، من بلطجيي السياسة إلى الميليشيات، ومن منظمات الدفاع عن المجتمع المحلي إلى القوات شبه العسكرية.

ولعبت هذه الجماعات على مدى العقد الماضي دوراً متزايد الأهمية في جداول الأعمال الأمنية والحملات السياسية والحروب. وعلى الرغم من اتساع استخدام هذه الجماعات اتساعاً واسعاً وعلى الرغم من آثارها المدمرة على الأهالي في كثير من الأحيان، إلا أنها ظلت



ظاهرة غير مدروسة كثيراً وما أثير سوى القليل للكيفية التي استخدمت فيها الجماعات وسبب ذلك وماهي التداعيات السياسية والأمنية لهذا الاستخدام.

الاستنتاجات الرئيسية لهذا الفصل هي كما يلي:

- تُستخدم هذه الجماعات في المقام الأول داخل حدود البلد وليس عبر الحدود، وتؤدي دوراً مهماً في السياسة الداخلية للبلد وفي اقتراح أعمال العنف ضد المدنيين مرة أخرى.
- تشكل هذه الجماعات خطراً جسيماً على المدنيين - وهو خطر يمكن أن يكون أكبر بكثير من ذلك الذي تمثله قوات الأمن الوطني. وينطبق هذا بشكل خاص عندما تقوم الحكومات بالاستعانة ب(بي جي أي جي) للقيام بأسوأ أعمال العنف والسماح لها بارتكاب هذه الأفعال مع الإفلات من العقاب.
- هذه الجماعات مصدر هام للأمن في بعض المجتمعات، مما يؤكد فائدتها الإيجابية ودعم المجتمع المحلي لها، ويسلط هذا الضوء على صعوبة وصف الجماعات بأنها «حسنة» أو «سيئة».
- تمثل هذه الجماعات في نظر العديد من الحكومات أدوات مفيدة وطبيعة لتحقيق أهدافها على نحو يعفيها من تحمل مسؤولية ارتكاب انتهاكات.
- تشكل هذه الجماعات مخاطر كبيرة على المجتمعات المحلية والحكومات على حد سواء عندما تخفق الحكومات في الحفاظ على سيطرتها على هذه الجماعات أو عندما تطورا الأخيرة جداول أعمال جديدة.

يقوم هذا الفصل على استعراض العديد من التقارير المتعلقة بشأن عدد كبير من هذه الجماعات. وتشعر التحليلات في تطوير فهم أفضل لهذه الجماعات وعلاقتها بالحكومة والدور الذي تلعبه وتأثير عملياتها على المجتمعات المحلية والمدنيين.

واستخدم مصطلح «موالية للحكومة» للإشارة إلى أن لهذه الجماعات شكلاً من أشكال الارتباط بالحكومة. ويمكن وصف هذه العلاقة من خلال ثلاث طرق رئيسية، هي: خلق، استمالة، وتحالف. وتستخدم الحكومات هذه الجماعات لأسباب متنوعة ولما تقدمه من منافع اقتصادية واستراتيجية وسياسية متنوعة.

وتقوم الجماعات المسلحة الموالية للحكومة بأداء ما لا يقل عن ثلاثة أدوار رئيسية في دعمها للحكومة. فهي تساعد على شن الحروب عندما تكون القوات المسلحة للدولة ممتدة على نحو أكثر من طاقتها أو غير كافية لوحدها أو غير قادرة على أداء هذا الدور. كما أنها تساعد على بلوغ الأهداف السياسية - وهي في كثير من الأحيان تحقيق انتصارات في الانتخابات، إضافة إلى مشاركتها في أنشطة مثل إجبار الأقليات إلى خارج أرضها. كما أنها توفر الأمن للمجتمعات المحلية في حالات انعدام النظام والخفارة غير الفعالة أو العنف الطائفي.

وتساوى هذه الجماعات في كثير من الأحيان بالتيكيات القائمة على السلب والعنف العشوائي. ويعمل عدد قليل للغاية منها ضمن حدود القانون أو يحترم الأعمال الإنسانية العالمية أو قانون حقوق الإنسان. وقد أقدمت على أفعال جعلتها تستحق ما تتصف به سمعتها من وحشية. إلا أن عدداً كبيراً منها أثبت ان لا غنى عنه في حماية المجتمعات في الحالات التي تعجز فيها الحكومات عن القيام بذلك أو لن تقدم على ذلك. لكنها قد تكون خطرة حتى على الذين تقوم بحمايتهم وتسيء معاملتهم. ويصعب تسمية أي جماعة مسلحة موالية للحكومة من غير الدول بأنها «جيدة» أو «سيئة»، فمثل هذه التسميات تعتمد في الغالب على موقف المراقب. وبوسع هذه الجماعات التصرف على نحو ضارٍ وتشكيل خطر واضح ومائل على مجتمعات معينة، بينما تكون مصدر حماية لمجتمعات أخرى.

يرجح أن تصبح الموالية للحكومة من غير الدول مصدر حماية حين تعمل ضمن ارض مجتمعاتها المحلية.

ويبقى السؤال المهم: ماذا يحدث للجماعة المسلحة الموالية للحكومة من غير الدول عندما تنتفي الحاجة إليها؟ فكل جماعة قد تتبع واحداً من أربعة مسارات مشتركة. أولاً، قد تحل الجماعة نفسها بعد استكمال المهمة. ثانياً، قد تعمل الحكومة على دمجها في القوات الرسمية، مضمية الشرعية على استمرار حضورها وعملياتها. ثالثاً، قد تستحيل الجماعة كياناً آخر كأن تكون مناهضة للحكومة أو منظمة إجرامية. أو قد تستحيل الجماعة حزباً سياسياً رابعاً. إن المسار المختار يعتمد في الغالب على طبيعة ظروف الجماعة وتوازن الحوافز الاقتصادية والسياسية وتصورها للتهديدات.

لا يمكن مساواة هذه الجماعات ببساطة بقوات الدولة الشرعية، أو رفضها باعتبارها مجموعة قطاع طرق لا يمكن السيطرة عليها، أو تعفى باعتبارها شراً لا بد منه، لأن الدولة لا توفر الأمن أو لا يمكنها توفيره في مناطق معينة. استخدام هذه الجماعات بوصفها وكلاء الدولة ينطوي على تداعيات أمنية وسياسية بالغة الأهمية. وتميل الجهات الفاعلة السياسية تميل إلى التركيز على الفوائد المباشرة لاستمالة أو خلق ميليشيات شخصية خاصة بها، لكنها تغفل التهديدات الأمنية التي تشكلها هذه الجماعات على المدى الطويل. فالجماعات التي أنشئت لمساعدة الحكومة ودعمها تعمل في كثير من الأحيان على تحدي الحكومة في المستقبل.